

Distr.: General
17 September 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى الفقرة ٢٠ من قرار مجلس الأمن ١٩٣٣ (٢٠١٠) التي أعرب فيها المجلس عن عزمه على النظر في أن يزيد لفترة محدودة، قبل إجراء الانتخابات في كوت ديفوار وبعدها، المستوى المأذون به من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة إلى عديد لا يتجاوز مجموعه ٥٠٠ فرد إضافي، مما من شأنه أن يزيد مجمل القوام المأذون به من الأفراد النظاميين التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من ٦٥٠ إلى ١٥٠ ٩ فرداً.

وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعلنت الأحزاب الإيفوارية أنها توصلت إلى اتفاق على قائمة الناخبين النهائية. وقد وقع رئيس جمهورية كوت ديفوار لوران غباغبو المرسوم الرئاسي المتعلق ببطاقات الهوية الوطنية وقائمة الناخبين النهائية في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ويرجَّح أن تنشر اللجنة الانتخابية المستقلة قائمة الناخبين مطلع الأسبوع المقبل. ومن المقرر الآن إجراء الانتخابات الرئاسية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ تعقبها انتخابات تشريعية بعد ٤٥ يوماً من إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية.

وكما أشير في تقاريري السابقة، فإن المسؤولية عن توفير الأمن للانتخابات تقع في المقام الأول على عاتق المركز الإيفواري للقيادة المتكاملة، بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن الفرنسية. بيد أن قوات الأمن الإيفوارية، كما أشير سابقاً، لا تزال غير قادرة بعد على نشر كامل العديد المتفق عليه المكون من ٨ ٠٠٠ فرد كوحدات مشكّلة تابعة للمركز الإيفواري للقيادة المتكاملة كما أنها تفتقر إلى القدرات والوسائل التي تمكّنها من العمل بشكل فعال على إشاعة بيئة آمنة للانتخابات. واعتباراً من ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، لم تكن هذه القوات قادرة على توفير سوى ١ ٠٩٧ فرداً للمركز. وعليه، لا يزال مطلوباً توفير الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الإضافيين التابعين للعملية الذين أوصي بهم من أجل تعزيز قدرات العملية على الإسهام في الترتيبات الأمنية للانتخابات.



وقد سبق أن أبلغتُ مجلس الأمن بأن الأمانة العامة استكشفت مختلف الخيارات المطروحة لتعزيز العملية. وكما أُشيرَ في تقريرِي المقدم إلى المجلس المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠ (S/2010/245)، فإن بوركينافاسو وكوت ديفوار لم توأصلا متابعة الاقتراح المشترك الصادر عن الرئيس غباغبو ورئيس بوركينافاسو بليز كومباوري بأن يُنشر، في إطار العملية، ما يصل إلى ٥٠٠ جندي بوركينافي لتعزيز الترتيبات الأمنية خلال الانتخابات.

ونتيجة لذلك، نظرت الأمانة العامة في إمكانية زيادة الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة الموجودة على الأرض، وحددت البلدان المستعدة للمساهمة بقوات وشرطة. وسيجرى نشر ما مجموعه ٣٠٠ جندي (سرية من كل من البلدين الفرانكوفونيين المساهمين بقوات) و ١٠٠ من أفراد الشرطة المشكّلة (من ثلاثة بلدان مساهمة بشرطة، جرى تحديدها) في أقرب وقت ممكن لفترة تصل إلى ستة أشهر.

وأوصي مجلس الأمن بأن يوافق على سير العمل المحدد أعلاه. وتقدر الأمانة العامة بأن تكلفة نشر هؤلاء الأفراد الـ ٤٠٠ ستبلغ ١١,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ومع أنه لن يجرى في هذه المرحلة نشر إلا ٤٠٠ فرد من الحد الأقصى البالغ ٥٠٠ فرد الذي أشار إليه مجلس الأمن في قراره ١٩٣٣ (٢٠١٠) تمهيدا للموافقة عليه، فإنه من المهم أن يزداد لفترة مؤقتة، عديد الأفراد النظاميين المأذون به للبعثة ٥٠٠ فرد بحيث يزيد قوامهم من ٦٥٠ إلى ٩١٥٠ فردا كتنديير طارئ. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف الأمانة العامة حاليا على استكشاف إمكانية نشر وحدة طيران تابعة للعملية تضم ما يصل إلى طائرتي هليكوبتر لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر.

أكون ممتنا لو تفضلتم باسترعاء انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة. وأكون شاكرا جدا لاتخاذ المجلس قرارا عاجلا ما إن تنشر اللجنة الانتخابية المستقلة قائمة الناخبين النهائية، لضمان نشر الأفراد الإضافيين في وقت كافٍ قبل إجراء الانتخابات في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(توقيع) بان كي - مون